محمد الخالد أطلع مجلس الدفاع العسكري بآخر المستجدات

6

مسيرة سموه ومواقفه الإنسانية التي أبهرت العالم تجعلاه أهلا لذلك

العتيبي يثمن الدعوات الشعبية بترشيح صاحب السمو الأمير لجائزة نوبل للسلام

خالد العتيبي

ثمن النائب خالد محمد العتيبي الدعوات الشعبية الكويتية و الخليجية والعربية بترشيح صاحب السمو أمير البلاد لجائزة نوبل للسلام، معتبرا ان الهاشتاج الذي تصدر موقع التواصل الاجتماعي توتير لهذا الغرض اقل ما يمكن التعبير عنه من شعب أحب قائده واعترفت بحكمته كل دول العالم .

وزاد العتيبي صاحب السمو امير البلاد يستحق بالفعل جائزة نوبل للسلام ، فمسيرته العطرة ومواقفه الإنسانية المشرفة وسيرته التي أبهرت العالم تجعله اهل لذلك، مستشهداً بالأجواء الاحتفالية التي نعيشها حاليا في الذكرى الثالثة لتقليد سموه من قبل اكبر هيئة اممية لقب قائد العمل الإنساني وتسمية الكويت مركزا انسانيا عالميا .

وأضاف العتيبي ان سياسة صاحب السمو في تغليب لغة السلام موضع تقدير عربي وقد لمست ذلك من خلال عضويتي بالبرلمان العربي فكل تحركات سموه على الصعيد الإقليمي و العربي هدفها تعزيز التضامن والدفاع عن قضايانا العربية ، والسعي إلى تخفيف معاناة شعوب المنطقة التي يحدق به الخطر من كل جانب وجميعها تأتي بمباركة عربية.

و اختتم العتيبي تصريحه قائلا أن دور سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في الأزمة الخليجية و رهان البيت العربي و الخليجي على حكمته ومكانته لرأب الصدع وتمكين البيت الخليجي من تجاوز الأزمة خير شاهد على ما يحظى به سموه من مكانة عربية، ونحن على ثقة ان سموه قادر بوساطته على انهاء ذلك الملف و إعادة علاقة الاشقاء الى ما كانت عليه من قبل.

استفسر عن عدد الوافدين الذين تم تعيينهم

الحجرف يسأل الصبيح عن خطتها لـ «تكويت» الوظائف في «الشؤون» والجهات التابعة

وجه النائب مبارك الحجرف سؤالا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح عن الخطة المستقبلية لوزارة الشؤون و الهيئات التابعة للاستغناء عن العمالة الوافدة وتكويت جميع الوظائف.

وجاء في نص السؤال: أصدر مجلس الوزراء بيانا عقب الجلسة الاسبوعية والتي كانت بتاريخ 29 / 8 / 2017 جاء فيه (واستمع مجلس الوزراء إلي شرح من وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح حول ما يثار بشأن تعيينات ومكافآت بعض العاملين في الجهات الحكومية المختلفة من غير الكويتيين حيث أوضحت للمجلس ان تعيين العاملين من غير الكويتيين يتم وفق قانون الخدمة المدنية واللوائح المعمول بها بهذا الشأن والذي يمنح الأولوية للكويتيين ثم أبناء الكويتيات وذلك تنفيذا لقرار مجلس الوزراء بهذا الشأن) .

لذا يرجى تزويدنا وإفادتنا بالآتي:

–1عدد الوافدين الذين تم تعيينهم في الوزارة والهيئات التابعة للوزيرة منذ 1 / 1 / 2013 حتى الآن مع تزويدي بالسيرة الذاتية لكل شخص منهم مع صور لشهاداته ومعدله الدراسي وخبراته كل على حدة مع تبيان تسلسل اقامته منذ دخوله الكويت حتى تعيينه مبينا فيها اسم كفلائهم قبل تعيينهم في الحكومة؟

–2 أرجو تزويدي بنسخ من كل الاعلانات التي قامت الوزارة بنشرها تطلب فيها كويتيين أو أبناء الكويتيات سواء كانوا متقاعدين او غير متقاعدين لشغل تلك الوظائف التي يشغلها وافدون مع تاريخ نشر تلك الإعلانات.

–3 أرجو تزويدي بما يثبت عدم وجود متقدمين من الكويتيين أو من أبناء الكويتيات لتلك الوظائف حتى يتم تعيين الوافدين بدلا منهم.

–4 أرجو تزويدي بعدد الكويتيين الحاصلين على ليسانس أو ماجستير أو دكتوراه في الحقوق والعاملين في وزارة الشؤون أو الهيئات التابعة لمعالي الوزيرة مع السيرة الذاتية لكل شخص على حدة.

–5 أرجو تزويدي بعدد الكويتيين الحاصلين على بكالوريوس أو ماجستير أو دكتوراه في المحاسبة والعاملين في وزارة الشؤون أو الهيئات التابعة لمعالي الوزيرة مع السيرة الذاتية لكل شخص على حدة.

–6 أرجو تزويدي بنسخ من الاعلانات التي تم بناء عليها تعيين الوافدين في التخصصات الحالية في وزارة الشؤون أو الهيئات التابعة لمعالي الوزيرة مع محاضر لجان المقابلات التي اختارتهم للعمل في البلاد مع السيرة الذاتية لكل فرد من أفراد اللجان الخاصة بالمقابلات.

–7 ما الخطة المستقبلية لوزارة الشؤون أو الهيئات التابعة للوزيرة للاستغناء عن العمالة الوافدة وتكويت جميع الوظائف؟

–8 ما السند القانوني للزيادات غير المنطقية والتي تصل إلى 400 دينار كويتي على عقود الوافدين؟ وما الأعمال المناطة بكل منهم على حدة ؟

مبارك الحجرف

هند الصبيح

طلب نسخة من الهيكل التنظيمي المعتمد للإدارة

أبل يسأل الصالح عن المرشحين والمعينين بالوظائف القيادية والإشرافية في الجمارك

وجه النائب الدكتور خليل عبدالله أبل سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح قال فيه : بشأن الاستفسار عن المرشحين والمعينين بالوظائف القيادية والاشرافية لشغل منصب نائب مدير عام شؤون البحث والتحري بالجمارك.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي :

–1 تزويدي بنسخة من الهيكل التنظيمي المعتمد لدى الإدارة العامة للجمارك.

–2 تزويدي بنسخة من الهيكل التنظيمي المعتمد لدي الإدارة العامة للجمارك والذي تم بموجبه استحداث وظيفة نائب للمدير العام لقطاع البحث والتحري، موضحاً فيه الإدارات التي تتبعه.

–3 كشف بأسماء كل من تم ترشيحهم لمنصب نائب مدير عام شؤون البحث والتحري بالجمارك، موضحاً فيه مسمياتهم الوظيفية ومؤهلاتهم العلمية وسنوات الخبرة العملية، والقطاعات التي يعملون بها، ودرجاتهم المالية، والوظائف الاشرافية التي يشغلونها حسب الهيكل التنظيمي المعمول به في الإدارة العامة للجمارك، مع بيان إذا كانت تتوافق تلك الخبرات مع القطاع الذي تم تعيين الفائز لشغل هذا المنصب.

–4 هل توافرت في شاغل منصب نائب مدير عام شؤون البحث والتحري الشروط المطلوبة طبقاً لنص المادة الثانية من المرسوم رقم (111/2015) بتعديل بعض أحكام المرسوم الصادر في 4 ابريل لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والذي أضاف مادة (30 مكرر) على المرسوم بشأن الشروط الواجب توافرها ليقوم الوزير بتعيين المرشحين في المناصب القيادية؟ إذا كانت الإجابة بنعم – فيرجى تزويدي بالمستندات التي تثبت استيفاء المرشح للشروط المطلوبة التي تتوافق مع المرسوم.

–5 كشف يتضمن أسماء المرشحين لشغل منصب نائب مدير عام شؤون البحث والتحري بالإدارة العامة للجمارك (الذين لم يقع عليهم الإختيار) لشغل المنصب، مع بيان مسمياتهم الوظيفية ومؤهلاتهم العملية وسنوات الخبرة العملية والقطاع التابعين له، مع ذكر الأسباب التي بموجبها تم استبعادهم من هذا المنصب.

–6 هل قام المرشح لشغل منصب نائب مدير عام شؤون البحث والتحري بالجمارك الذي فاز بالوظيفة بتقديم تصور لتطوير العمل حسب ما نص عليه المرسوم المشار إليه؟ إذا كانت الإجابة بنعم – فيرجى تزويدي بنسخة من التصور موضحاً فيه المدة الزمنية لتنفيذه.

–7 هل اجتاز المرشح لشغل منصب نائب مدير عام شؤون البحث والتحري بالجمارك الذي فاز بالوظيفة بالنجاح في اختبار اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي حسب ما نص عليه المرسوم سابق الإشارة إليه؟ إذا كانت الإجابة بنعم – فيرجى تزويدي بنسخة من كل اختبار ونتيجته، أما في حال الإجابة بالنفي – فيرجى ذكر المبرر في تعيينه بهذا المنصب بدون أداء الاختبارات المطلوبة أو بدون اجتيازه لهذه الاختبارات بالمخالفة للمرسوم المشار إليه.

–8 هل يحق لمجلس الوزراء الموقر مخالفة المرسوم رقم (111 لسنة 2015) سابق الإشارة إليه؟ وهل لمجلس الوزراء الموقر الحق في استثناء ما يراه مناسباً من تطبيق الشروط الواردة حصراً كلها أو بعضها؟ إذا كانت الإجابة بنعم – فيرجى تزويدي بالسند القانوني بهذا الشأن.

–9 هل تم اختيار المرشح لمنصب نائب مدير عام شؤون البحث والتحري بالجمارك من خارج قطاعات الجمارك؟ إذا كانت الإجابة بنعم – فيرجى تحديد جهة عمله السابقة ومسماه الوظيفي ومؤهلاته العملية وسنوات خبرته العملية، وتوضيح ما إذا كان متقاعداً أم لا، مع ذكر المبرر لذلك الاختيار مع وجود كفاءات بقطاعات الجمارك يمكنها شغر هذا المنصب.

منتقدا عدم تنظيم وصول الحجاج.. والتسيب وتعريض أمن المطار للخطر؟

فهاد للوزراء: من منكم يستطيع محاسبة المسؤول في «الطيران المدني»!

عبدالله فهاد العنزي

انتقد النائب عبدالله فهاد العنزي رئيس لجنة المرافق العامة بمجلس الامة الفوضى غير المسبوقة في مطار الكويت الدولي بسبب سوء تنظيم وصول حجاج بيت الله الحرام، حيث بلغ الاستهتار بإدارة المطار والإدارة العامة للطيران المدني عدا عن تأخير وصول أمتعة الحجاج إلى إلقائها في الساحات الداخلية للمطار المخصصة لحركة الطائرات وتجهيزها، دون أن تقوم بدورها في نقل هذه الامتعة الى صالات الركاب أو إلى أماكن يسمح للعموم بدخولها، مما اضطر المسافرين للدخول إلى هذه الساحات والأماكن المحظور دخولها أصلا والتي تخضع في كل مطارات العالم لمراقبة شديدة، وذلك للبحث عن أمتعتهم الملقاة دون أي ترتيب، وهو أمر على درجة عالية من الخطورة الأمنية، ما يؤكد التسيب الكبير في المطار، وانكشافه أمنياً لكل من تسول له نفسه الاضرار بأمن البلد وحياة الناس.

وتساءل النائب عبدالله فهاد: هل من المعقول أن يدخل المسافرون إلى أماكن يفترض خضوعها لمراقبة شديدة للبحث عن أمتعتهم دون وجود أي مسائلة؟ وهل يدرك مسؤولو الإدارة العامة للطيران المدني أنهم بسوء إدارتهم وفشلهم الذريع في تنظيم وصول الحجاج وإلقاء الامتعة بهذه الطريقة العشوائية يعرضون أمن المطار وأمن البلاد للخطر؟ وكيف ستكون سمعة الكويت وأمنها في امام حركة الطائرات الأجنبية فهذا التسيب غير المسبوق؟ وكيف ستكون ردود أفعال المؤسسات المعنية في هذه الدول تجاه طائراتنا والطائرات القادمة من مطار الكويت بعد أن تهتز الثقة بأبسط الإجراءات الأمنية المتبعة في كل مطارات العالم؟.

وشدد النائب عبدالله فهاد على أن مشاكل الإدارة العامة للطيران المدني تتفاقم بعد تعيين رئيسها الجديد الشيخ سلمان الحمود، متسائلا هل يستطيع أحد من الوزراء محاسبة المسؤول في الإدارة العامة للطيران المدني على هذا التسيب، وهل تستطيع هذه الإدارة الفاشلة والمستهترة أن تدير المرافق الجديدة المزمع إنشاؤها في المطار ومنها مبنى الركاب الجديد؟

أم أن ما سنشهده من تطوير للمطار حسب الخطة الموضوعة سيقتصر على تطوير الفشل الحكومي والإداري مضيفاً: ما موقف وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح بصفتها الوزيرة المسؤولة حول فشل المسؤولين في إدارة الطيران المدني بتنظيم وصول الحجاج، وكيف سيستطيعون إدارة المرافق الجديدة المصممة لرفع جاهزية المطار لاستقبال 25 مليون مسافر في السنة أي بزيادة15 مليون مسافر عن طاقة المطار الحالية، أم أن وزيرة التنمية التي تنظر بكل مناسبة عن التنمية غير معنية بالأفعال، وبمتابعة البرامج التنموية التي تشرف عليها، وغير معنية بالكشف عن سوء الإدارة ومحاسبة المقصرين في إدارة الطيران المدني في حال كانت تستطيع المحاسبة أصلاً.

وشدد النائب عبدالله فهاد على ضرورة ألا يمر هذا التسيب وهذه الفوضى مرور الكرام، لأنها مثال حي على الفشل والتسيب على كافة المستويات: تسيب أمني خطير يترك حياة الناس وأمن البلاد معرضَين للخطر، وتسيب إداري قدم لنا مثالا حيا على حال الطيران المدني في كل إداراته الفاشلة، وتسيب حكومي من خلال عدم متابعة هذا القصور وعدم محاسبة المسؤولين عنه.

رغم ابتعاثهم للدراسة في الخارج لمدة 10 سنوات

حماد يسأل الحربي عن أسباب توزيع أطباء كويتيين على جهات عمل لا تناسب تخصصاتهم

وجه النائب سعدون حماد سؤالا إلى وزير الصحة د. جمال الحربي عن أسباب توزيع أطباء على جهات عمل لا تناسب تخصصاتهم.

وجاء في نص السؤال:لقد قامت وزارة الصحة العامة بابتعاث أطباء كويتيين للدراسة في الخارج (طبيبين الى المملكة المتحدة وطبيب الى المانيا)، وذلك لدراسة تخصص (جراحة الأورام السرطانية) وقاربت مدة دراستهم في تلك الدول عشر سنوات إلا انهم بعد إنهاء دراستهم في الخارج وعودتهم إلى الكويت تفاجأوا بتوزيعهم لمباشرة عملهم في جهات لا تتناسب مع مجال دراستهم وتخصصاتهم التي حصلوا عليها خلال تلك البعثة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 ما أسباب توزيع هؤلاء الأطباء ومباشرتهم للعمل في جهات لا تتناسب مع مجال دراستهم وتخصصاتهم التي حصلوا عليها في مجال (جراحة الاورام السرطانية) ، على الرغم من اجتيازهم تلك البعثات التي استمرت ما يقارب عشر سنوات وكلفت الدولة مبالغ طائلة خلال تلك الفترة؟

–2 ما الجهة التي منعتهم من مباشرة عملهم في مركز حسين مكي جمعة ، رغم ان مجال تخصصهم (جراحة الأورام السرطانية) ؟ –3 ما إجمالي المبالغ التي تحملتها الدولة خلال مدة البعثة لكل طبيب منهم على حدة ؟

–4 يرجى تزويدي بكشف تفصيلي بأسماء الأطباء المبتعثين الى المملكة المتحدة مبيناً لكل منهم على حدة (تخصص البعثة – مدة البعثة – تاريخ بداية الدراسة ونهايتها – التكاليف المالية للبعثة – جهة مباشرة العمل بعد انتهاء البعثة). –5 يرجى تزويدي بكشف تفصيلي بأسماء الأطباء المبتعثين الى المانيا ، مبيناً لكل منهم على حدة (تخصص البعثة – مدة البعثة – تاريخ بداية الدراسة ونهايتها – التكاليف المالية للبعثة – جهة مباشرة العمل بعد انتهاء البعثة).